العرب في مواجهة العولمة: التحرُّكات المنظَّمة الأولى

□ الآداب

عُقد في بيروت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) مؤتمران لمناهضة العولمة على هامش المؤتمر الوزاريّ الرابع لمنظَّمة التجارة العالميَّة في الدوحة. وكان قد سبق مؤتمريْ بيروت (الملتقى العربيّ الأوّل لمناهضة العولمة، والمنتدى العالميّ حول منظّمة التجارة العالميَّة) لقاءاتٌ كثيفةٌ في شهور الصيف. وقد شارك في المؤتمريْن المذكوريْن عددٌ من الفعّاليات اللُّبنانيَّة والعربيَّة والعالميَّة.

الآداب تعالج في هذا الملفّ الثغراتِ التي شابت المؤتمريْن، والإنجازاتِ التي حققاها إنْ كان ثمَّة من إنجازات. وفيه يتعرَّض بعضُ الكتّاب لدور الأحزاب المشاركة، وللتناقضات الداخليَّة في صفوف الداعين والناشطين، ولتخلّف جوانب من الثقافة السياسيَّة التي أدّت ـ في رأي البعض ـ إلى فشل التحرُّكات الأولى أو محدوديَّتها. ويقدِّم الملفّ عرضًا مكثَّفًا لمؤتمر الدوحة، كتبه خصِّيصًا لـ الآداب الباحث والناشط البلجيكيّ راوول مارك جنار، بمثابة «أرضيَّة» للمؤتمريْن المذكوريْن.

وتأمل الآداب أخيرًا أن يشكِّل هذا الملفّ مقدِّمةً لورشة حوار ثقافيَّة وسياسيَّة ونضاليَّة حقيقيَّة «عربيَّة ـ غربيَّة» على طريق «عولمة قضايانا،» كما يقول قاسم عزّ الدين، من أجل تصويب حركة مناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة.

بيروت

مؤتمر الدوحة: كل شيء إلاّ التنمية!

خاص بـ الآداب

راوول مارك جنار

ترجمة: رنا إدريس

منذ اتّفاقات مراكش، عام ١٩٩٤، لم تتراجعْ إرادةُ البلدان المصنِّعة عن فرض الإيديولوجيّة الليبراليّة المتطرّفة. وقد سجّل غيابُ القرار، أثناء مؤتمر «سياتل» الوزاريّ، بدايةَ مقاومة دول الجنوب. وبفضل التطوُّرات الحقيقيّة التي أنجزتْها البلدانُ الناميةُ على صعيد خبراتها وتماسكها، فإنّ المؤتمر الذي عُقِد مؤخّرًا في الدوحة، بالرُّغم من أنّه أعاد انطلاق سيرورة تسليع البضائع والأشخاص، حدّ من الطموحات التي أعلنتها الدولُ المصنِّعة. لكنّ الجسم الأساسيّ لاتفاقات مرّاكش بقي دون أيّ تحدّيات.

وقد أكّد مؤتمرُ الدوحة أنّ اللُّغة المزدوجة للحكومات الأوروبيّة ولجنة بروكسيل قد أصبحتْ حقيقة كونيّة. ففي لحظة اتّخاذ القرار، لا يقف الاتّحادُ الأوروبيّ إلى جانب البلدان النامية. وأخيرًا، يقدّم مؤتمر الدوحة نفيًا للتأكيد الحديث (بتاريخ ٢٠٠١/١١/٩) الذي أوردته **فايننشل تايمز** الزاعم أنّ «النظام المتعدِّد الجوانب والمقنّن يعطي للفقراء والضعفاء الحقوقَ نفسَها التي يعطيها للأغنياء والأقوياء.»

ثمة نموذجان من المفاوضات في منظّمة التجارة العالميّة. فهناك المواد المتعلّقة بالمفاوضات شبه الدائمة كالزراعة والخدمات وحقوق الملكيّة الفكريّة. أمّا فكرة «الجولة الجديدة» فمتعلّقة بمفاوضات تخصّ موادّ أخرى. وكانت الولايات المتحدة وأوروبا قد دعتا إلى «جولة جديدة طموحة» من المفاوضات. ومنذ زمن قصير، وبسبب مناهضة البلدان النامية، كانتا قد عَرَضتا إعادةَ تعميد مشروع «رزنامة من أجل التنمية،» دون أيّ تعديل لمحتوى الاقتراحات الليبراليّة المتطرّفة. وليس برنامج الدوحة طموحًا ولا مكرّسًا للتنمية.

الزراعة

إنّه الملف الذي يَعْني الأغلبيّةَ الساحقةَ لسكّان المعمورة، وهم الفلاّحون الصغار. ولكنّ الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة الأميركيّة كلاهما يَمنحان في كلّ عامٍ لمزارعيهما، وبأشكال مختلفة، ثلاثمئة وثمانين مليارًا من الدولارات الأميركيّة، فيما هما يَمْنعان سائرَ أقطار العالم من مساندة إنتاج السلع الغذائيّة وتصديرها، ومن حماية أسواقها الداخليّة من هذه المنافسة غير الشرعيّة. لم يعطِ مؤتمر الدوحة أيَّ شيء للفلاّحين الصغار. وقد جازف الاتّحادُ الأوروبيُّ بإفشال مؤتمر الدوحة لحماية الزراعة الصناعيّة الأوروبيّة ونموذجِها الإنتاجيّ المبالغ فيه (الذي نَعْرف تجلّياته: الديوكسين، وجنون البقر، والحمّى القلاعيّة، والتلوُّثات الهائلة). والتزم مشروعُ إعلان الدوحة «إنقاصَ إعانات التصدير تمهيدًا لسحبها التدريجيّ.» وقد حصل الاتّحاد الأوروبيّ على قرار يفيد بأنّه لن يكون هناك إلزام بالنتائج. وكانت البلدان النامية تطالب بإجراءات مختصّة بالزراعة الصغيرة. وكان الاتّحاد الأوروبيّ في أقصى المعارضة لهذا «الصندوق الإنمائيّ.»

الخدمات

يؤكّد مؤتمر الدوحة على المفاوضات الجارية والاتّجاهات المتّخذة والأهداف المتّبعة. وبالرُّغم من المخاوف التي يعبّر عنها المواطنون، فليس هناك ما يدلّ على أنّ مبدأ الخدمات العامّة سيتمّ حمايتُه من إرادة الخصخصة.

حقوق الملكيّة الفكريّة والصحّة

إنّ اتفاق حقوق الملكيّة الفكريّة يتناقض مع تطبيق الحقوق الأساسيّة: الحقوق الصحيّة، وحقّ الشعوب في السيادة على ثرواتها الطبيعيّة. وفي ما يختصّ بحقّ الحصول على الأدوية الأساسيّة، فقد تحقّق تقدّم ملموس. وكان المفوّض الأوروبيّ للتجارة العالميّة، في شباط عام ٢٠٠٠، قد أكّد أنّ براءات الاختراع الصحيّة ليس لها أيُّ تأثير على أسعار الأدوية. ولكنّ الإعلان الذي تبنّاه مؤتمرُ الدوحة يؤكّد عكسَ ذلك تمامًا. ونحن نقيس الشوط الذي تمّ قطعُه. فالنصّ يمثّل تقدُّمًا سياسيّاً محسوسًا، ولكنّه لا يَحْتوي أيّة ترجمة قانونيّة. لقد تمّ التعرُّف والاعتراف بالمشاكل التي تَطْرحها براءاتُ الاختراع الصحيّة العامّة ومكافحة الأوبئة.

بالرّغم من ثقل أوروبا وأميركا، فإنّ البلدان النامية قد بدأت تدافع عن مصالحها

وقد عبّرت الدولُ عن تمنّيها أن لا تَمْنع اتفاقيّةُ حقوق الملكيّة الفكريّة الدولَ من الحصول على الأدوية الأساسيّة. ومدّدتْ عشرةَ أعوام مهلةَ تطبيق اتفاقيّة الحقوق هذه على البلدان الأقلّ تطوُّرًا. ولكنّها رَفضت اتّخاذَ قراراتٍ ملزمة. ولم تَطْرح مسألةَ مبدإ براءة الاختراع. وستُعقَد مفاوضاتٌ بشأن مسألة استيراد الأدوية النوعيّة génériques. وفيما يتعلّق بحقّ الشعوب في السيادة على ثرواتها الطبيعيّة، والنضالِ ضدّ القرصنة البيولوجيّة، فإنّ الإعلان يطالب بفحص العلاقة بين الاتفاق على الحقوق الملكيّة الفكريّة والشرعة المتعلّقة بالتنوُّع البيولوجيّ، وحمايةِ المعارف التقليديّة والفولكلوريّة، دون تغيير في الاتفاق القائم.

الجولة الجديدة

سوف تدور المفاوضات حول الموادّ التالية:

- حقوق الجمارك والتعرفة على الموادّ الصناعيّة. وكانت البلدان الأفريقيّة قد طالبتْ بعدم إجراء مفاوضات قبل القيام بدراسة معمّقة عن تأثير تخفيض حقوق الجمارك والقيمة القصوى للتعرفة في عدم تصنيع البلدان النامية. ولم يُستجبْ لطلبها.
- الاتفاقات المدرَجَة في إطار «الغات» القديمة حتى عام ١٩٩٤: ستتناول المفاوضات الإعاناتِ (كمصايد السمك مثلاً) والاتّفاقاتِ التجاريّةَ الإقليميّة.
- البيئة: سيتمّ التفاوض حول العلاقة بين قواعد منظّمة التجارة العالميّة والاتّفاقات الدوليّة في أمور البيئة، ولكنّ هذه المفاوضات لن تُلْزم البلدانَ التي لم توقّع على هذه الاتفاقات. وهكذا تَبْقى الولاياتُ المتحدة الأميركيّة حرّةً في التصرُّف كما يحلو لها. وسيتمّ التفاوض أيضًا على خصخصة الخدمات العامّة البيئويّة (المياه، الطاقة، النفايات...).
- كذلك سيتمّ التفاوضُ على أشكال تطبيق الاتفاقات القائمة. وهو مطلب طالبتْ به بشدّةٍ البلدانُ النامية. على أنّه لم يُحرَزْ أيُّ تقدُّم محسوس بخصوص احترام البلدان الغنيّة للاتفاق الخاصّ بالأقمشة والملابس، ولا بخصوص التدابير الفاحشة التي اتّخذتها هذه البلدانُ نفسُها في إجراءاتها ضدّ الإغراق.
- إصلاح آليّة تسوية النزاعات: إنّ المرء سيُسرّ بالإمكانيّة المُتاحة، على هذا النحو، في أن يرى من جديدٍ آليّةً أثارت - بحقٍّ - انتقاداتٍ عديدةً جدّاً.

يدرك المرء أنّ أهميّة الجولة الجديدة محدودة. وكان الأمر ليختلف لو أنّ الاستثمار (لإعادة الزخم إلى الاتفاق المتعدِّد الجوانب حول الاستثمار، وهو اتّفاق رُفض عام ١٩٩٨) والمنافسة وتسهيل المبادلات كانت على جدول المفاوضات التي ستبدأ أوائل عام ٢٠٠٢. وكانت الدول النامية قد أعلنتْ جماعيّاً أنّها لم تكن مستعدّة لهذه القفزة الكبيرة إلى الأمام في سياق التبادل الحرّ. والحقّ أنّ صلابة موقف الهند هي التي أدّت إلى تفسير رسميّ للنصّ كان سيتيح إمكانية عرقلة بدء المفاوضات حول هذه الموادّ.

أمّا القواعد الأساسيّة للعمل المعترف بها دوليّاً، فهي تبقى من الصلاحيّة الحصريّة لمنظّمة العمل الدوليّة.

وفي الختام، يلاحظ أنّه، بالرُّغم من ثقل أوروبا والولايات المتحدة، فإنّ البلدان النامية قد بدأتْ تدافع عن مصالحها. وكل شيء من الآن فصاعدًا سيجري في جنيف. ولا بدّ من معركة طويلة وقاسية تخاض من أجل وضع التجارة في خدمة الشعب، لا أن يكون الشعب في خدمة التجارة.

باريس

راوول مارك جنار

أستاذ في العلوم السياسيّة، متخصّص في العلاقات الدوليّة مع تركيز على جنوب شرق آسيا والمنظّمات الدوليّة. عمل أول الأمر أستاذًا للفرنسيّة، ثم مراسلاً، ومستشارًا للشؤون الدوليّة لمجلس الشيوخ البلجيكيّ. يعمل في منظّمة Oxfam في بلجيكا. عضوٌ في منظّمة URFIG وجمعيّة الصداقة الفلسطينيّة - البلجيكيّة.

المنتدى العالميّ حول منظّمة التجارة العالميَّة: من بيروت إلى الدوحة

زياد عبد الصمد

فور إعلان منظّمة التجارة العالميَّة قرارَها تنظيمَ اجتماعها الوزاريّ الرابع في مدينة الدوحة بين التاسع والثالث عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) دعا التحالفُ الدوليُّ المناهضُ للعولمة الرأسماليَّة «عالمُنا ليس للبيع،» ويضمّ عشراتِ التجمُّعات الدوليَّة، إلى تنظيم نشاطاتٍ في كل أنحاء العالم احتجاجًا على جدول الأعمال الذي اقترحته البلدانُ الصناعيَّةُ المسيطرة على قرار المنظمة وتبنَّته الإدارةُ العامّةُ وعرضتْه على المجلس العامّ، ليصبح بذلك جدولَ أعمال الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالميَّة.

التحالف الدوليّ «عالمنا ليس للبيع»

أصدر التحالف بيانًا عدَّد فيه مطالبه المحدّدة، وهي تقضي بإعادة النظر في آليَّات عمل المنظّمة وقضايا تطبيق الاتفاقيَّات القائمة كالزراعة وصناعة النسيج والألبسة وحقوقِ الملكية الفكريَّة والخدمات، والمعروفة بـ «قضايا الاوروغواي،» والنظر كذلك في آليَّات فضّ النزاعات وتسيير التجارة وفتح الاسواق، فضلاً عن آليَّات اتخاذ القرار في المنظّمة. كما أكّد التحالفُ في بيانه على ضرورة دعم البلدان النامية وتمكينها من تفعيل مشاركتها في اجتماعات المنظّمة وفي قراراتها، بدل الانصراف إلى فتح دورة جديدة من المفاوضات تنتهي بضمّ اتفاقيّات جديدة إلى المنظمة، كالاستثمار والمنافسة والشفافيَّة في المشتريات الحكوميَّة وسياسات العمل والبيئة، وهي المعروفةُ بـ «قضايا سنغفورة.»

لبَّت نداءَ التحالف الدوليّ حركاتٌ شعبيَّةٌ، فدعت إلى تنظيم المظاهرات يومَي التاسع والعاشر من نوفمبر، أيْ في يوم افتتاح المؤتمر في الدوحة ويومَ بدء المفاوضات فيه، وذلك في كل من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وآسيا وإفريقيا وأستراليا وأميركا الجنوبيَّة والوسطى. وقد شارك في هذه المظاهرات مئاتُ ألوف المتظاهرين عبر العالم.

اللقاء اللبنانيّ حول منظّمة التجارة العالميَّة

انسجامًا مع هذه الدعوة دعت «شبكةُ المنظّمات العربيَّة غيرِ الحكوميَّة للتنمية،» وهي عضو في هذا التحالف العالميّ، من خلال أعضائها في لبنان، تجمُّعَ الهيئات الأهليَّة التطوعيَّة وهيئةَ تنسيق الجمعيَّات العاملة في تجمُّعات الفلسطينيين في لبنان إلى تنظيم منتدى عالميّ حول العولمة والتجارة العالميَّة في بيروت بين الخامس والثامن من نوفمبر.

ولهذه الغاية، وبدعوة من «التجمُّع» و«الشبكة،» تأسس «اللقاءُ اللبنانيُّ حول منظّمة التجارة العالميَّة.» وقد ضم هذا اللِّقاءُ ممثلين عن النقابات العمَّاليَّة والزراعيَّة والجمعيَّات الأهليَّة والاجتماعيَّة والبيئية والمعوّقين والقطاعات النسائيَّة والطلابيَّة والتعليميَّة في مختلف المراحل. وأصدر ورقةَ مبادئ عامة حَدَّد من خلالها موقفه من القضايا المعروضة على الاجتماع الوزاريّ الرابع للمنظّمة، وهو موقف رافض للاقتراح القاضي بإطلاق دورة اجتماعات جديدة للمفاوضات حول اتفاقيَّات جديدة قبل أن يصار إلى تقويم المرحلة السابقة من عمل المنظمة ومن ثمّ إعادة النظر في الاتفاقيَّات المعقودة فيها وفي آليّات عملها ولاسيَّما آلية فضّ النزاعات، وكذلك النظر في المبادئ العامة التي تَحْكم عملَ المنظّمة كالمعاملة التفاضليَّة والمعاملة الوطنيَّة وإزالة الدعم والحواجز التجاريَّة أمام المنتجات الأجنبيَّة الخ. كما حددتْ ورقةُ المبادئ الأهدافَ المباشرة للقاء، ولاسيَّما لجهة إطلاق نشاط ذي بعد دوليّ في لبنان.

وأعلن «اللقاءُ اللبنانيُّ» عن نيّته تنظيمَ «المنتدى العالميّ حول العولمة والتجارة الدوليَّة،» وذلك على هامش اجتماع تحضيريّ دوليّ نظَّمه في بيروت يوم ٢٧ تموز (يوليو) بحضور ٦٠ شخصًا يمثِّلون التحالفَ الدوليّ «عالمنا ليس للبيع» ومنظماتٍ دوليَّةً أخرى. وقد تخلَّل ذلك الاجتماعَ زيارةٌ لرئيس الجمهوريَّة اللبنانية ومؤتمرٌ صحفيٌّ عُقِد في مقرّ نقابة الصحافة.

شكّل «المنتدى العالميّ» في بيروت أوّلَ ظاهرة من نوعها في المنطقة العربيّة في إطار الحركة الدوليّة المناهضة للعولمة

المنتدى العالميّ حول العولمة والتجارة العالميّة في بيروت

كان من المقرر أن يشارك في «المنتدى العالميّ» ألوفٌ من ممثّلي الحركة العالميّة المناهضة للعولمة الرأسماليّة والمعارضين لسياسات منظّمة التجارة العالميّة، للتعبير عن رفض جدول أعمال المفاوضات المقترح على الاجتماع الوزاريّ الرابع لهذه المنظّمة وللدعوة إلى إصلاح النظام العالميّ وبخاصةٍ الاقتصاديّ والتجاريّ باتجاهٍ أكثر عدالةً وديمقراطيّةً وشفافيّةً. إلاّ أنّ أحداث ١١ ايلول، التي سَبَق أن دانها «اللقاءُ اللبنانيُّ» كما دان ردودَ الفعلِ عليها، دفعتْ به إلى إعادة النظر في حجم المنتدى مشدّدًا على أهميّة انعقاده في بيروت في تلك الفترة بالذات للتأكيد على أنّ معالجة الاختلالات في النظام العالميّ ـ التي سيناقشها المنتدى ـ تشكّل أساسًا قويّاً لمعالجة الأزمات المولّدة لردود الفعل الإرهابيّة، ومن ثمّ فإنّ محاربة الارهاب تَكْمن في معالجة أسبابه الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة لا في التوجُّه إلى ظواهره. كما رأى «اللقاءُ اللبنانيُّ» أنّ تنظيم «المنتدى» في المنطقة العربيّة، وتحديدًا في بيروت، إنّما يَحْمل دلالاتٍ كبيرةً لعلّ أهمّها التعبيرُ عن التضامن الدوليّ مع شعوب منطقة الشرق الأوسط ـ أوائلِ ضحايا الإرهاب الصهيونيّ والإمبرياليّ في العالم.

افتتح «المنتدى العالميُّ حول العولمة ومنظّمة التجارة العالميّة» أعمالَه عصرَ نهار الخامس من نوفمبر في جلسةٍ افتتاحيّةٍ في إحدى قاعات الجامعة الأميركيّة في بيروت، حَضَرها مئاتُ اللبنانيين وممثّلي المنظّمات الدوليّة المشاركة تحت شعار «عالمنا ليس للبيع» و«لا لدورة اجتماعات جديدة في الدوحة.» وتحدّث في هذه الجلسة كلٌّ من الرئيس الجزائريّ الأسبق أحمد بن بلاّ، أحدِ أبرز الوجوه المناضلة ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبيّة على المنطقة العربيّة وعلى مستوى البلدان النامية عمومًا. وتحدّث فيه أيضًا الدكتور سمير أمين، الباحثُ الاقتصاديّ المعروف ورئيسُ منتدى العالم الثالث ومنتدى البدائل؛ والمناضلُ الفرنسيّ المشهور وممثّلُ حركة المزارعين المناهضة للعولمة الرأسماليّة جوزيه بوفيه؛ ومسؤولُ العلاقات الدوليّة في منظمة «أتاك» الفرنسيّة كريستوف أغيتون؛ ووزيرُ الماليّة اللبنانيّة السابق الدكتور إلياس سابا.

نظّم المنتدى خلال ثلاثة أيام خمسَ جلساتٍ عامة تحدّث فيها ما يربو على الثلاثين محاضرًا، وخمسَ عشرة ندوة شارك فيها ما يزيد عن ٤٥ خبيرًا وباحثًا وحضرها مئاتُ الشخصيّات والباحثين والنقابيّين وممثّلي المنظّمات غير الحكوميّة من بينهم ١٢٠ شخصًا جاءوا من خارج لبنان: ٥٥ من البلدان العربيّة، و٦٥ من مختلف القارات.

ارتدى المنتدى أهميّةً خاصّةً لمجرد انعقاده في المنطقة العربية، وفي الشرق الأوسط تحديدًا، في ظل الظروف الدوليّة الراهنة حيث يَشْهد العالمُ حربًا يشنّها التحالفُ الدوليُّ بقيادة الولايات المتحدة الأميركيّة على الشعب الأفغانيّ مع التهديد بإمكانية توسيع نطاق هذه الحرب لتطول شعوبًا وبلدانًا أخرى من بينها دولٌ عربيّة، ولتطولَ كافة القطاعات كالاقتصاد والسياسة والثقافة. وتستغلّ الحكومةُ الإسرائيليّةُ هذه الأوضاعَ لتضاعف من ممارساتها الإجراميّة والعنصريّة ضد الشعب الفلسطينيّ؛ فتُمْعن في سياسات التطهير العرقيّ والاغتيالات لناشطين ومناضلين فلسطينيين. وفي هذا الوقت أيضًا يستمرّ الحصارُ الغاشمُ على الشعب العراقيّ.

كما شكّل «المنتدى» في بيروت أولَ ظاهرةٍ من نوعها في المنطقة العربيّة في إطار الحركة الدوليّة الناشئة والمناهضة للعولمة الرأسماليّة، بحيث أَسْهم في انخراط المجتمع العربيّ فيها وفق أهداف محدّدة وواضحة تستجيب لمتطلبات مواجهة التحدّيات التي تُمْليها هذه العولمةُ على شعوبنا العربية. وشكّلَ أيضًا ظاهرة لافتة تمثلتْ بالقدرة على جمع التنوع الذي تتألف منه الحركةُ العالميّةُ المناهضة للعولمة الرأسماليّة، فاستطاعت أن تتجاوز اختلافاتِها في

المنتدى العالميّ حول منظّمة التجارة العالميَّة: من بيروت إلى الدوحة

بيروت وتمكنتْ من خلقِ جوٍّ سادت فيه روحُ المسؤوليّة وتميّز بجدية المناقشات.

وتناول «المنتدى» أبرز القضايا المعروضة على جدول أعمال الاجتماع الوزاريّ في الدوحة. كما توقّف عند آثار العولمة على العالم الثالث وعلى البلدان العربيّة على وجه الخصوص. وتطرّق إلى النزاعات العسكريّة في ظل العولمة وظاهرة العسكرة في النظام العالميّ. وانتهى إلى مناقشة سُبُل مواجهة هذه التحديات. كما نُظِّمَتْ نشاطاتٌ ثقافيّة، على امتداد أيام المنتدى الاربعة، كان أبرزَها الحفلُ الفنيُّ الذي تلا جلسةَ الافتتاح مباشرةً في قاعة الجامعة الأميركيّة في بيروت للفنّان اللبنانيّ شربل روحانا. وشهدتْ بيروت، في أماكن متعددة منها، في هذه المناسبة معارضُ رسومٍ ولوحاتٍ فنيّةٍ وصورٍ وعروضًا مسرحيّةً واحتفالاتٍ موسيقيّةً. وقد عرضتْ «المونة» منتجاتٍ غذائيّةً من القرى اللبنانيّة تَرْمز إلى رفض غزو المنتجات المصنّعة الأجنبيّة لاقتصادنا الوطنيّ.

انتهى «المنتدى» بعد أربعة أيام من النقاش، الذي شارك فيه أكثرُ من ألف شخص، بـ «إعلان بيروت» حول العدالة والسلام. وقد تضمّن هذا الإعلان مواقفَ المشاركين من الأوضاع الدوليّة بعد أحداث ١١ ايلول. وتوقّف عند الحرب على أفغانستان، فشجبها بشدّة. كما بحث في الوضع في الشرق الأوسط، وتحديدًا في فلسطين، مطالبًا بوقف العدوان على الشعب الفلسطينيّ، وإزالةِ الاحتلال، وتأمينِ الحماية الدوليّة، وتطبيقِ قرارات الشرعيّة الدوليّة، والاعترافِ بحق الشعب الفلسطينيّ في تقرير المصير وإقامة دولته على أرضه، وحقِّ عودة كافة اللاجئين إلى ديارهم الأصليّة. كما توقّف الإعلان عند الحصار المستمرّ منذ أكثر من عشر سنوات ضدّ العراق مطالبًا بوقف مأساة الشعب العراقيّ من خلال إزالة الحصار المفروض عليه ووقفِ القصف اليوميّ الذي تتعرّض له المدنُ والقرى العراقيّة.

وأصدر «المنتدى» إعلانًا ثانيًا وجّهه إلى الوزراء والموفدين الرسميّين إلى الدوحة المشاركين في الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظمة التجارة العالميّة، أكّد فيه رفضَه إطلاقَ دورةٍ جديدةٍ للمفاوضات تأتي إلى المنظّمة باتفاقيّات جديدة حول الاستثمار والمنافسة والشفافيّة في المشتريات الحكوميّة ومعايير جديدةٍ للعمل والبيئة ليست من اختصاصها. وطالب بالنظر في المطالب المشروعة للبلدان النامية، والتي تقضي بتقويم الاتفاقيّات المطبّقة حاليّاً في المنظّمة وتقويم آليات عملها والمبادئ العامّة التي تَحْكمه.

وبعد انتهاء أعمال «المنتدى» انتقل إلى الدوحة وفدٌ ضمَّ ١٢ شخصًا من مختلف المناطق في العالم ليشارك في النشاطات التي ينظّمها فيها التحالفُ الدوليّ «عالمنا ليس للبيع» حاملاً معه البيانَ حول السلام والعدالة والإعلانَ الختاميّ الذي تحوّل عريضةً دوليّةً وقّع عليها عشراتُ ألوف المنظّمات والحركات المنضوية في إطار الحركة العالميّة المناهضة للعولمة الرأسماليّة.

ما هي أبرز المواقف في الدوحة؟

انعقد في الدوحة الاجتماعُ الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالمية واستمر ستة أيام، بعد أن مُدِّد يومًا إضافيّاً نتيجةً للخلافات والانقسامات الحادّة في المواقف.

وكانت البلدانُ الصناعيّة قد أصرّتْ على تجاهلها مطالبَ البلدان النامية، التي رفضتْ بدورها إقرارَ المقترحات التي جاء بها رئيسُ المجلس العامّ ورئيسُ المؤتمر والمديرُ العامّ تلبيةً لمطالب البلدان الأربعة الكبار في المنظمة ـ الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبيّ وكندا واليابان ـ ما لم يؤخَذْ بمطالبها.

وأبرز التباينات في المواقف كانت حول التدابير المضادّة للإغراق، وهي تدابير تتّخذها الولاياتُ المتحدة لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة الأجنبيّة؛ وحول إصرارِ الأربعة الكبار ـ وخاصةً الاتّحادُ

سينخرط «اللقاء اللبناني» حول م.ت.ع في التحضيرات للنشاطات المعارضة للعولمة بعد توسيعه وتعميق البعد العربيّ فيه

الأوروبيّ والولاياتُ المتحدة ـ على إطلاق دورة جديدة للمفاوضات للاتفاق على سياسات المنافسة والاستثمار والشفافيّة في المشتريات الحكوميّة ومعايير جديدة للعمل والبيئة. وفي مواجهة ذلك، أصرّت البلدانُ النامية على مطالبتها ببحث تدابيرِ مكافحةِ الإغراق، وبعدم التزام الاتحاد الأوروبيّ إزالةَ الدعم عن الزراعة، والتزام الولايات المتحدة نظامَ الحصص في صناعة النسيج والألبسة ـ وكلُّها يُعتبر موجَّهًا ضدّ منتجات البلدان النامية. فكان أن رفضتْ هذه الأخيرةُ البحثَ في المنافسة والاستثمار والمشتريات الحكوميّة قبل إعادة النظر في الاتفاقيّات السابقة، ومعاييرِ البيئة والعمل، لكونها ليست من اختصاص المنظّمة. كما أصرت على ضرورة إعادة النظر في اتفاقيّات حقوق الملكيّة الفكريّة التي تشكّل تهديدًا حقيقيّاً لصحّة شعوبها ولأمنها الغذائيّ.

وقد جاءت نتيجةُ المفاوضات على الشكل التالي:

١ ـ رَفَضت الولاياتُ المتحدة البحثَ في مواضيع البيئة وتدابير محاربة الإغراق واتفاقيّات الألبسة والنسيج.

٢ ـ رَفَضَ الاتّحاد الأوروبيّ البحثَ في اتفاقيّات الزراعة، وأصرّ على البحث في الاتفاقيّات الجديدة ومعايير البيئة والعمالة.

٣ ـ أصرّت اليابانُ على البحث في تدابير محاربة الإغراق.

٤ ـ رفضتْ غالبيةُ البلدان النامية البحثَ في أية أمور أخرى جديدة قبل البحث في قضايا تطبيق الاتفاقيّات السابقة وإقرار تعديلات على حقوق الملكية الفكريّة، وخاصةً إلغاء براءة صناعة الأدوية وبحث اتفاقيّات الزراعة والألبسة والنسيج. ومن أبرز هذه البلدان المجموعةُ الإفريقيّة، ومجموعةُ البلدان الأقلّ نموّاً، ومجموعة بلدان «إفريقيا والپاسيفيك والكاريبي،» فضلاً عن كل من الهند وباكستان وماليزيا ومصر.

وبعد جولات من المفاوضات في المجلس العام، وفي اللجان التي شكّلها رئيسُ المؤتمر برئاسة ما عُرف بـ «أصدقاء الرئيس» وفي الغرفة الخضراء التي تكوّنتْ بشكلٍ انتقائيّ للضغط على ممثّلي البلدان النامية الرافضة، انتهى الأمر إلى تسويات تنازلتْ بموجبها الولاياتُ المتحدة عن إصرارها على عدم البحث في تدابير مكافحة الإغراق وفي دعم الألبسة والنسيج، كما وافقتْ على استثناء أمراض الايدز والملاريا والسلّ وغيرها من الأمراض الوبائيّة. غير أنّ المفاوضات فشلتْ في التوصّل إلى إجماع نتيجةً لاستمرار الهند في موقفها الرافض لإطلاق جولة مفاوضات جديدة. فكان أن انفردت البلدانُ الصناعيّةُ مع الهند في اجتماع استمرّ ساعاتٍ طويلة، تمت خلالَه ممارسةُ كافّة أنواع الضغط، وصولاً إلى الاتصال المباشر من قبل الرئيس الاميركيّ ورئيس الوزراء البريطانيّ برئيس الوزراء الهنديّ، إلى أنْ سُوّيت الأوضاع وتمّ التوصلُ إلى الإجماع المطلوب لإقرار الاعلان الختاميّ للاجتماع.

وبذلك تكون قد انتهت المفاوضاتُ التي استمرّت ستةَ أيام إلى إقرارٍ مشروطٍ بإجماع المشاركين في الاجتماع الوزاريّ الخامس لإطلاق دورة جديدة للمفاوضات اعتبرها الاتّحاد الأوروبيّ «أجندةً تنمويّة،» في العام ٢٠٠٣، يتمّ فيها البحثُ في سُبُل تسيير التجارة وفتح الأسواقِ والاتفاقِ على سياسات جديدة للمنافسة والاستثمار والمزيد من الشفافيّة في المشتريات الحكوميّة ومعايير جديدة للعمل وللبيئة. وهذا ما يُعتبر إنجازًا جزئيّاً حققته البلدانُ المتقدّمة، وتراجعًا لموقف البلدان النامية.

وتقرّر إجراءُ تعديلات على آليّات تطبيق اتفاقيّة حقوق الملكيّة الفكريّة لاستثناء براءة صناعة الأدوية الخاصة بمرض فقدان المناعة المكتسبة والملاريا والسلّ والأمراض الوبائيّة الأخرى. أمّا وقفُ الدعم عن الصادرات الزراعيّة في البلدان الصناعيّة، وخاصةً في بلدان الاتّحاد الأوروبيّ، وتعديلُ نظام الحصص في اتفاقيّات الألبسة والنسيج، وخاصةً في الولايات المتحدة، والموقفُ بالنسبة إلى تدابير مكافحة الإغراق، فلم تصل إلى نتائج ملموسة ملزمة وبقيتْ معلّقةً بانتظار مفاوضات تجري لاحقًا.

المنتدى العالميّ حول منظّمة التجارة العالميّة: من بيروت إلى الدوحة

مشاركة المنظّمات غير الحكومية

على الرغم من إعلان دولة قطر إتاحتَها المجالَ أمام مشاركة المنظّمات غير الحكوميّة والحركة المناهضة للعولمة الرأسمالية، فإنّها سارعتْ إلى الإعلان عن محدوديّة قدرتها الاستيعابيّة. فكان أن اختُصِرت المشاركةُ على هامش اجتماع الدوحة إلى ٣٨٨ شخصًا، من بينهم ٢٥٠ شخصًا يمثّلون المنظّمات غيرَ الحكوميّة في كافة أنحاء العالم، ومنهم ٧٥ ينتمون إلى التحالف العالميّ «عالمنا ليس للبيع.» أمّا الآخرون فيمثّلون قطاعاتٍ إنتاجيّةً واقتصاديّةً وهيئاتٍ استشاريّةً.

انتقل من بيروت إلى الدوحة ١٢ شخصًا شاركوا في أعمال المنتدى العالميّ، وحملوا الإعلانَيْن اللذيْن صدرا عنه إلى الدوحة، ومن بينهم ممثلون عن «شبكة المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية» و«اللقاء اللبنانيّ.» وقام تحالف «عالمنا ليس للبيع» بتنظيم نشاطات يوميّة منها مظاهراتٌ رمزيّة تعبّر عن الاحتجاج على الاجتماع، وتنظيم اجتماعاتٍ مع ممثّلي الوفود الرسميّة. وقد نظّم التحالفُ اجتماعاتٍ يوميّةً للتنسيق بين أعضائه ولتبادل المعلومات والتشاور، وعمل على إصدار نشرة يوميّة من الدوحة، وطَلَع ببيانات أعْلَنَ فيها مواقفَه من التطوُّرات وقامت الصحافةُ والوسائل الإعلاميّة المواكبة لأعمال القمّة بنشرها. وتحوّلتْ مكاتبُ المنظّمات الأعضاء في التحالف في كل من واشنطن و بروكسل إلى غرف عمليات تَنْقل أحدثَ المعلومات وآخرَ المواقف إلى العالم حول ما يجري في قصر المؤتمرات في الدوحة من خلال الأشخاص الموجودين في الداخل.

ومن بين النشاطات اللافتة التي جذبت انتباهَ الوفود المشاركة والإعلام هو ما قامت به منظّمةُ «السلام الأخضر» على متن مركبها الذي جاء من كندا ورسا طيلة أيام القمة في مرفإ الدوحة حيث نظّمتْ اجتماعات ولقاءات، وأطلقتْ إذاعة خاصة بمؤتمر الدوحة قامت ببثّ مقابلات وشهادات من مختلف أنحاء العالم عن مخاطر العولمة، ومنها ما كانت قد سجلّته في المنتدى العالميّ الذي نظّمه «اللقاءُ اللبنانيُّ» في بيروت.

تحدّيات المتابعة

يُعتبر «اللقاء اللبنانيُّ حول العولمة والتجارة العالميّة» تحالفًا وطنيّاً لكونه يتشكّل من ١٩ تجمُّعًا واتحادًا تمثّل منظّماتِ المجتمع المدنيّ من مختلف القطاعات النقابيّة العمّاليّة والزراعيّة والحركة النسائيّة والمنظّمات الأهليّة والجمعيّات البيئيّة والاجتماعيّة والشبابيّة. وهو الأوّلُ من نوعه في لبنان يَنْشأ كإطار لا يَجْمع أفرادًا بل تجمُّعاتٍ واتحاداتٍ وتحالفاتٍ تلتقي على مبادئ عامة وأهدافٍ محدّدة تتناول تحدّياتِ العولمة وما تمليه على لبنان والمنطقة العربيّة من سياسات اقتصاديّة واجتماعيّة، ويعلن الانضمامَ إلى التحالف الدوليّ المناهض للعولمة الرأسمالية، ويُعِدّ للمنتدى العالميّ حول العولمة والتجارة العالميّة في موازاة الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالميّة في الدوحة.

وسينخرط «اللقاءُ اللبنانيُّ» في التحضيرات الوطنيّة والعربيّة والدوليّة للنشاطات المعارضة للعولمة الرأسماليّة بعد أن يصار إلى توسيعه وإلى تعميق البعد العربيّ فيه على أساس ورقة المفاهيم والمبادئ العامة التي سبق أن أصدرها، وكذلك على أساس الإعلانيْن اللذيْن صدرا عن «المنتدى العالميّ في بيروت» في الثامن من نوفمبر حول جدول أعمال الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالميّة وحول السلام والعدالة الدوليّة، وذلك بهدف رفع وعي المجتمعات العربيّة بفرص العولمة وتحدّياتها، ومن ثمّ رفع مستوى القدرة على المشاركة في تحديد الخيارات ورسم السياسات والانخراطِ في حملات ضغط على الحكومات لتبنّيها.

زياد عبد الصمد

المدير التنفيذيّ لشبكة المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية، ومنسّق اللّقاء اللبنانيّ حول العولمة والتجارة العالميّة.

قراءة لتجربة مناهضة العولمة الليبراليَّة في لبنان

جوزيف عبد اللّه

شهدتْ بيروت في الأشهر الستة الأخيرة سلسلةَ لقاءات ومداولات انتهت، في مطلع آب (أغسطس)، بعقد مؤتمرَيْن لمناهضة «العولمة الليبراليَّة.» ولعله بدهيّ طرحُ الأسئلة حول منبع هذه الحيويّة المفاجئة في معارضة العولمة الليبرالية، وحول مآلها ومستقبلها، ولاسيِّما أنّ حضور «العولمة» أو «العولمة الليبراليَّة» (كمفهوم) والموقفَ منها (كقضيّة تستحقّ الدعم أو المناهضة) كانا غائبَيْن عن هموم الشارع اللبنانيّ وقواه الأهليَّة والسياسيّة المعارضة للنظام السياسيّ (باستثناء القليل من الكتابات الصحفيَّة غالبًا)، بينما كانت ممارسةُ العولمة الليبراليَّة تشقّ طريقَها على يد أهل الحكم منذ أكثر من عقد، من خلال إجراءات الحكومات المتعاقبة، ومن خلال جملة من اللقاءات والمؤتمرات المبشِّرة بضرورة اللحاق بركب العولمة مخرجًا حتميًا لأزمة السلطة والمجتمع اللبنانيَّيْن.

فمن أين أتت هذه الحيويَّةُ المناهِضةُ للعولمة الليبراليَّة؟ وكيف عبَّرتْ عن نفسها؟ وما هي طبيعة القوى التي مارستْها؟ ولماذا عجزتْ عن بلورة حركة موحَّدة وأقامت مؤتمرَيْن بدل مؤتمرٍ واحد؟ وما هو، من ثمَّ، مستقبلُها؟

المؤتمر الوزاريّ الرابع لمنظمة التجارة العالمية

انتهى المؤتمر الوزاريّ الثالث لمنظمة التجارة العالمية (م. ت. ع)، المعروف بمؤتمر سياتل (١٩٩٩)، بفشل كبير في إطلاق جولة جديدة من المفاوضات حول المزيد من تحرير التجارة العالميَّة وتوسيعها. وترافق هذا الفشلُ مع مظاهرات شعبيَّة واسعة للقوى العالميَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة. وما لبثت الأمورُ أن استقرّتْ، في إدارة م. ت. ع، على تعيين الدوحة (قطر) مقرّاً للمؤتمر الوزاريّ الرابع. بالطبع لم يكن اختيارُ الدوحة بريئًا: فقطر (ومعها الخليجُ العربيُّ) من أهمّ المواقع التي توجد فيها القواعدُ العسكريَّةُ الأميركيَّة (وبالتالي النفوذُ السياسيُّ للولايات المتحدة الأميركيَّة)، كما تمتاز قطر بـ «شيء» من الديمقراطيَّة يجعلها، كنظام، أقلَّ عرضةً لنقد الديمقراطيين الغربيين ممّا هي عليه باقي أنظمة الخليج العربيّ. هذا فضلاً عن أنّ حركة مناهضة العولمة الليبراليَّة في الوطن العربيّ هي الأضعف في العالم، بل هي غيرُ موجودة عمليّاً، باستثناء بعض الحضور في المغرب العربيّ وبعض الحالات النادرة التي تتجلى بموقف ثقافيّ في الصحف أو على الإنترنت. لهذا كانت قطر المكانَ الأكثرَ ملاءمةً للمؤتمر الوزاريّ الرابع لـ م. ت. ع، لجهة كونها المكانَ الأقلَّ عرضةً لضغط الشارع، ولاسيِّما أنّ قوى العولمة الليبراليَّة تَبْذل الجهدَ لتمرِّر مشاريعَها وخططَها بأقلّ ضجّة شعبيَّة ممكنة وبصمت يكاد يكون مُطْبقًا، وشعارُها تجنُّبُ الشفافيَّة والعملُ في الظلام، الأمر الذي دفع بالبعض إلى وصفها بـ «دراكولا.»

لا نقول ذلك لنعزوَ فشلَ سياتل فقط إلى حدَّةِ وضخامةِ المعارضة الشعبيَّة التي واجهها هذا المؤتمر، بل لنؤكِّد أنّ حركةَ مناهضة العولمة الليبرالية ونشاطَها شكَّلا، في بلوغ هذا الفشل، عنصرًا أساسيّاً من بين عناصر أخرى (كالتناقضات الداخليَّة بين مثلَّث العولمة الليبراليَّة – الولايات المتحدة الأميركيَّة واليابان والاتحاد الأوروبيّ – والموقف المتصلِّب من قبل العديد من بلدان العالم، كالهند والبرازيل وإفريقيا، خلف جملة من المطالب المتعارضة مع مشاريع العولمة الليبراليَّة).

تحريض من الحركة العالميَّة لمناهضة العولمة الليبراليَّة

تقوم «الحركة العالميَّة» المناهضة للعولمة الليبراليَّة بحشد قواها واستنفار الفئات والطبقات الاجتماعيَّة والشعوب في وجه أنشطة قوى العولمة الليبراليَّة. وجعلتْ من لقاءات الكبار السبعة أو الثمانية

قراءة لتجربة مناهضة العولمة الليبراليَّة في لبنان

ومن اجتماعات المؤسسات الإقليميّة للعولمة (منطقة التبادل الحرّ في القارة الأميركيّة، آسيان، الشراكة الأوروبيّة ـ المتوسطيّة...) ومن الاجتماعات الدوريّة للبنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ، مناسباتٍ نضاليَّةً لمواجهة مشاريع العولمة الليبراليَّة. وجعلتْ هذه الحركةُ العالميَّةُ من م. ت. ع ومؤتمراتها هدفًا مركزيّاً لنشاطها لاعتبارها إيّاها بمثابة «حكومة» العالم الاقتصاديّة. وهكذا تصاعد النضالُ ليبلغ ذروتَه في سياتل (١٩٩٩). فضلاً عن تأسيس المنتديات والمحافل لمواجهة منتديات العولمة الليبراليَّة. وهذا ما انتهى بمنتدى پورتو أليغري.

حين تقررت الدوحة مقراً للمؤتمر الوزاريّ الرابع لـ م. ت. ع راحت قوى الحركة العالمية لمناهضة العولمة الليبراليَّة تبحث عن مكان لممارسة معارضتها، وذلك استنادًا إلى معرفتها باستحالة القيام بتحرُّك واسع في قطر. وبعد سلسلة اتصالات عربية قرّ رأيُها على أنّ لبنان يَصلُح لهذا الأمر بحكم طبيعة نظامه السياسيّ والحيويّة النسبيَّة لبعض «القوى» والمجموعات الصغيرة والأفراد الذين يشتركون في تجربة متفاوتة في فهم العولمة الليبراليَّة وفي مناهضتها وفي عقد الصلات مع بعض المواقع العالميَّة المناهضة للعولمة. وتعددت الاتِّصالاتُ بتعدُّد موجهيّات الحركة العالميَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة، وتعدُّدِ اتِّصالاتها اللبنانيَّة والعربيَّة. وهكذا نشأت الحيويَّةُ التي شهدناها في الأشهر الأخيرة، فكانت محصِّلةَ التحريض العالميّ والاستجابة اللبنانيَّة.

تنوُّع الحركة اللبنانيَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة

تتوزع الحركةُ اللبنانيَّةُ المناهضةُ للعولمة الليبراليَّة على أربع «مجموعات» أساسيَّة، جميعُها نخبويَّة، وإنْ تفاوتتْ في عزلتها عن الحركة الجماهيريَّة. كما تتفاوتُ في طبيعة صلتها بالحركة العالميَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة.

١ ـ فمن حيث الصلة هذه، تأتي «شبكةُ المنظّمات غير الحكوميَّة العربيَّة للتنمية» (برئاسة زياد عبد الصمد) في الطليعة، إذ سبق لها أن شاركتْ في عدة لقاءات عالميَّة وبنت لها موقعًا على الإنترنت. ولكنها عديمةُ الفاعليَّة التعبويَّة والنضاليَّة على المستوى الشعبيّ، وليبراليَّةٌ في تعاطيها مع القضايا القوميَّة والاجتماعيَّة.

٢ ـ تليها في الأهمية من حيث العلاقةُ مع الحركة العالميَّة مجموعاتٌ صغيرةٌ جداً من المناضلين المتعدِّدي المشارب المهاجرين إلى أوروبا (خاصةً فرنسا) والذين ينخرطون ـ كمجموعات صغيرة تَفْتقر إلى التنسيق ـ بأشكال متفاوتة وفرديَّة في أنشطة وفي بعض مؤسسات مناهضة العولمة هناك: كالكونفدراليَّة الفلاَّحيَّة (جوزيه بوڤيه)، وأُورفِيغْ (راوول مارك جنار)، وبعض مواقع «أتاك»، وبعض الناشطين العرب والفلسطينيين. ويُسْهم هؤلاء في تجنير طرح القضيَّة الفلسطينيَّة (والقضايا العربيَّة عامةً) في وسط الحركة العالميَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة، ويشكِّلون أرقى وأفضل صلة وصل نضاليَّة معها حتى الآن.

٣ ـ مجموعات «شبابيَّة وطلابيَّة» تتكون من عناصر مخضرمة في العمل السياسيّ وأخرى حديثة يَجْمعها موقفٌ نقديٌّ عامّ من النظام السياسيّ الطائفيّ ومن الأحزاب «الوطنيَّة والتقدُّميَّة» وتسعى إلى تكوين ملامح بدائل في العمل السياسيّ.

٤ ـ «التجمُّع الوطنيّ للإنقاذ والتغيير،» وما لـ «حركة الشعب» فيه من موقع «محرِّض» يستمدّ أهميَّتَه من نفوذ الاحترام الذي يتمتع به نجاح واكيم محليّاً وعربيّاً. ومن المفيد هنا ملاحظة أنّ واكيم كان أولَ مَنْ طَرَحَ في المجلس النيابيّ ضرورةَ مواجهة سياسات الحُكْم في لبنان لأنها التعبير العمليّ عن العولمة الليبراليَّة. ولهذا

لم يشكّل كلُّ ما شهدتْه الساحة اللُّبنانيَّة أكثر من مظاهرة استعراضيَّة في مواجهة العولمة الليبراليَّة

«التجمُّع» أهميّتهُ الفعليَّةُ في تجربة مواجهة العولمة الليبراليّة لكونه الجهةَ الوحيدةَ التي لها «صلةٌ ما» فعليَّةٌ بالأوساط الشعبيّة بفضل الدور الذي يلعبه فيه الحزبُ الشيوعيُّ اللبنانيّ، بالإضافة إلى وجود التنظيم الشعبيّ الناصريّ، هذا علاوةً على مجموعة من الشخصيّات والفعّاليّات المستقلة.

أثر هذا التنوّع على التجربة

يبدو غنيّاً عن البيان عجزُ هذه القوى المناهضة للعولمة الليبراليّة عن الوصول إلى برنامج عمل مشترك، فَغَلَب التفرُّد والتصلُّبُ وسادت القطيعة. ومن هنا شهدتْ بيروتُ مؤتمرَيْن منفصلَيْن لم يُكمل واحدُهما الآخرَ: «الملتقى العربيّ الأول المناهض للعولمة» (٣ و٢٠٠١/١١/٤) و«المنتدى العالميّ حول منظمة التجارة العالميّة» (٥ ـ ٢٠٠١/١١/٨). وبينما سعت «شبكةُ المنظّمات غير الحكوميّة» إلى التجميع العشوائيّ لشتى القوى على حساب الموقف السياسيّ الجذريّ لكي تبدو أمام حلقة صلاتها العالميّة ممثّلةً لأوسع القطاعات اللبنانيّة ولتبرِّر احتكارَها تمثيلَ الحركة المحليّة المناهِضة للعولمة الليبراليّة، سعت المجموعاتُ الأخرى إلى تشديد النقد لميوعة الموقف السياسيّ وإلى توجيه «تهَم» مسلكيّة لـ «الشبكة،» اعتراضًا على احتكار التمثيل. واتّجهت الأمور إلى تشكيل تجمع عربيّ مناهض للعولمة.

لم تتمكن المجموعات المعترضة على توجّه «الشبكة» من تجاوز تناقضاتها إلا بصعوبة كبيرة. وانجلت سلسلةُ لقاءات الحوار في ما بينها عن تشكيل «التجمُّع الأهليّ لمناهضة العولمة» كجمعيّة لبنانيّة، وعن مشروع تشكيل «التجمُّع العربيّ المناهض للعولمة» كمنظمة عربيّة. كما تمَّ وضعُ برنامج عمل من سبع نقاط لم تنفَّذ منه غيرُ نقطة واحدة: عَقْد «الملتقى العربيّ الأول.» أما النقاط الأخرى فقد ظلّت حبرًا على ورق: ورَشُ العمل، المهرجانُ الاحتجاجيّ على الدوحة، المظاهراتُ والاعتصام، المسيرةُ نحو الجنوب، الاستراتيجيّةُ الطويلة الأمد.

لقد جرت الأمورُ ، على الرغم من تقديرنا لأهميّة انعقاد «الملتقى العربيّ الأول المناهض للعولمة،» بدرجة من الخفّة وانعدام الحسّ بجديّةِ وضرورةِ إنجاح العمل الجماعيّ كعمل مشترك. ففي الحوارات من أجل بلورة أوراق العمل والمنطلقات غلبتْ نزعةُ العصبيّة الشلليّة بحيث كان البعضُ يَرْفض مجردَ قراءة ورقة ولو تمَّ تقديمُها قبل غيرها، متنطِّحًا إلى ادعاء امتلاكه ورقةً ناجزةً. وهذا ما عَكَسَ تعدديّة المرجعيّات الخارجيّة التي لم تُفْصح عن نفسها وموقعها لكي يستوي الحوارُ على مستوى مصداقيّة النضال والشفافيّة المنشودة. وبدت الأمور كما لو أنَّ هناك مَن ادّعى «امتلاكَه» الساحةَ اللبنانيّةَ المناهضةَ للعولمة وقدرتَه على توظيفها في صلاته. وكان البعضُ الآخر يسعى إلى مجرد «تهريب» عبارة في الأوراق، ولو من خارج حقل النقاش، كما وردَ مثلاً في البيان التأسيسيّ لـ «تجمع عربيّ مناهض للعولمة»: «يعتمد التحركُ المزمعُ إطلاقه طابعًا سياسيّاً ديمقراطيّاً قاعديّاً» ليوهِمَ «العملُ القاعديُّ» نفسَه (لا الآخرين طبعًا) بأنه مفتاح التحرك.

كان لغياب الشفافيّة، وهي شرط المصداقيّة في أيّ عمل مشترك، أثرُها الكارثيُّ في إعلان البيان النهائيّ لـ «الملتقى العربيّ الأول المناهض للعولمة» والذي جاءت صيغتُه الأولى متعارضةً مع كل المنطلقات التي قام عليها «الملتقى،» الأمرُ الذي أدّى إلى نقاشات حامية بلغتْ حدَّ توجيه التهم إلى البعض بمحاولة «تهريب» هذا البيان الختاميّ؛ وهو ما استدعى ـ من ثمَّ ـ تأجيلَ صدوره من ٢٠٠١/١١/٤ إلى ٢٠٠١/١١/٩.

قراءة لتجربة مناهضة العولمة الليبراليَّة في لبنان

الخلاصة

لم يشكّل كلُّ ما شهدتْه الساحةُ اللبنانيَّةُ أكثرَ من مظاهرة استعراضيَّة في مواجهة العولمة الليبراليَّة. وهي مظاهرة بقيتْ معزولةً في حدود القوى والشخصيَّات التي اشتغلتْ بها. ولا نستطيع اعتبار ما حصل نقطةَ انطلاقٍ جديَّةً أو علامةً فارقةً في مسار النضال بوجه العولمة الليبراليَّة. وتكفينا في هذا السياق الإشارةُ إلى حقيقةِ أنَّ كلّ ما تمَّ طرحُه لم يَسْتند إلى أيّ قراءة جديَّة لواحدة من انعكاسات العولمة الليبراليَّة لا على الصعيد اللبنانيّ ولا على الصعيد العربيّ... هذا اللهم غير الخطاب النظريّ والعامّ الذي لا يستمدّ قيمتَه ومشروعيَّتَه إلاّ من أمريْن:

أولاً، استكماله في قراءات تفصيليَّة لانعكاس العولمة الليبراليَّة على قطاعات الحياة الاقتصاديَّة والسياسيَّة والثقافيَّة، وفي قراءات تفصيليَّة أيضًا لعناصر كلّ قطاع من قطاعات الحياة هذه، كأنْ نَفْهم ـ في ما يخصّ الاقتصادَ على سبيل المثال ـ ما يصيب الزراعةَ وكيف وأين، وما يصيب الخدماتِ وكيف وأين، وما هي البدائل المقترحة.

ثانيًا، العمل الجديّ على خلقِ الأُطرِ والمؤسسات التي تَكْفل استكمالَ هذه الأبحاث، وخلقِ الأطرِ والمؤسَّسات التي تعمل على التعبئة والحشد استنادًا إلى نتائج ما تتوصّل إليه هذه الأبحاثُ من تحليل للواقع ومن اقتراح للحلول، من أجل أن تكون محاولةُ مناهضة العولمة الليبراليَّة مشروعَ تغييرٍ فعليٍّ لا مجردَ إضافةٍ إلى نهج العمل الوطنيّ والديمقراطيّ السائد حتى الآن.

ولا نبالغ إذا قلنا إنَّ العلّة الأساسيَّة لذلك تَكْمن في الافتقار إلى قناعةٍ بـ / وفهمٍ لـ / حقيقة أنَّ الحركة العالميَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة إنما نشأتْ لتملأ الفراغ الذي عجزتْ عن ردمه الأحزابُ اليساريَّةُ والديمقراطيَّةُ في الغرب. وهي بالتالي مشروع البديل العالميّ الراهن لقوى التحرُّر العالميَّة. وهذا ما يستدعي تخلّي القوى التي عملتْ على صنع هذه المظاهرة المواجِهة للعولمة الليبراليَّة عن معظم أساليب تفكيرها وعملها السابقة، والانخراطَ في عمليَّةِ عولمةِ مشروعِها في الشكل والمضمون والمجال.

عكّار

جوزيف عبد الله

أستاذ في الجامعة اللبنانيَّة (معهد العلوم الاجتماعيّة)، وعضو هيئة التنسيق في «حركة الشعب»، ورئيس تحرير سلسلة شهريّة بعنوان **العولمة** تُعنى بمواجهة العولمة الليبراليّة.

حركة مناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة: أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

قاسم عزّ الدين

عقدت الجمعيّاتُ والتنظيماتُ الدوليّة المناهضة للعولمة الليبراليّة في مطلع الشهر الفائت منتدى في بيروت، جريًا على عادتها في ملاحقة مؤتمرات مؤسّسات العولمة الليبراليّة ومناهضتها باقتراحات وبدائل أخرى. وقد اختارت بيروتَ رداً على مؤتمر حكومة العولمة الليبراليّة ممثّلة بـ «منظّمة التجارة العالميّة» في الدوحة، التي اختيرت لحرمان المنظّمات من الوصول إليها بهدف عزل دول العالم الثالث عن صوتهم الجماهيريّ وفرضِ جولةٍ جديدةٍ من المكتسبات لصالح الشركات المتعدّدة الجنسيّة.

في أثناء التحضير لهذا المنتدى طُرحتْ مشكلةٌ سياسيّة على المنظّمين العرب، إذ إنّ مطالب المنطقة العربيّة لا تَحْظى بأهميّة بين مطالب المنظّمات الدوليّة. وقد حاول المنظّمون العرب إيجاد حلّ تقنيّ بإضافة قضيّة فلسطين في إحدى ورشات العمل، فتبيّن أنّ قضايا المنطقة العربيّة ليست مسألة يُمْكن «إضافتُها» على هذا النحو، بل هي مرهونة بإنشاء حركة عربيّة مناهضة للعولمة الليبراليّة تبلور رؤية سياسيّة تَفْرض نفسَها في إطار الحركة العالميّة المناهضة للعولمة الليبراليّة. لذا ارتأى بعضُ المبادرين السعيَ إلى عقد لقاء سياسيّ عربيّ يتنكّب مسؤوليّة تشكيل نواة الحركة العربيّة المنشودة، وصياغة قضايا المنطقة العربيّة في مطالب محدّدة تَفْرض نفسَها على أعمال منتدى المنظّمات الدوليّة في بيروت وتتفاعل معها في تطوير العمل المشترك في النشاطات اللاحقة.

غير أنّه سرعان ما تبيّن أنّ هذه المهمّة أصعبُ من الأولى. ذلك أنّ القوى السياسيّة لم تَكُنْ تَطْرح على عاتقها عملاً مشتركًا في المنطقة العربيّة بغير تصدير البيانات، فكيف يُمْكنها اختراقُ المحيطات والفيافي في عمل مشترك مع منظّمات دوليّة لم يَسْبق أن علمتْ عنها شيئًا غيرَ ما رأتْه على شاشات التلفزيون من احتجاجات جماهيريّة صاخبة؟ وفي غياب الحدود الدنيا من الرؤية السياسيّة لطبيعة العمل المشترك انحسرتْ أهميّةُ النشاطات إلى غايات سياسيّة محليّة عند البعض، وإلى مقاصد ذاتيّة عند البعض الآخر، وبرهنتْ أنّ مناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة تتطلّب ارتقاءً سياسيّاً إلى مستوى المهمّات التي تَفْرضها العولمةُ الليبراليّةُ ـ وفي هذا لن تكون النوايا الطيّبةُ كافيةً.

ومهما يَكُنْ من أمر فقد أَحْدَثَ طرحُ الموضوع ما يُحْدثه رميُ حجر في مُسْتنقع راكد، وجرى تداولُه في اجتماعات القاهرة قبيْل «المنتدى الدوليّ» في بيروت. كما أَعْرب المشاركون العرب في هذا المنتدى عن استعدادهم لتطوير جهودهم باتّجاه العمل على إنشاء حركة عربيّة مناهِضة للعولمة الليبراليّة. وأَسْفر «لقاءُ» بيروت الآخر عن قناعة القوى السياسيّة العربيّة بأهميّة بلورة رؤية سياسيّة عربيّة، فعكف بعضُهم إثر اللقاء على إعداد ما تَقْتضيه هذه الرؤية، فيما راح البعضُ الآخر يتباهى بإنجازاته الخاصّة بما لا يدعو للتباهي إلاّ إذا تقلّصت الطموحاتُ السياسيّة إلى الحدّ الذي عبّرَ عنه أحدُ ناشطي هذا اللقاء بقوله: «كان ذلك، في الكثير من اللّحظات، بمثابة تعارفٍ يَحْدث بهذه الصورة المباشرة للمرّة الأولى [على اعتبار أنّ لقاءات التعارف الأخرى تَحْدث بتبادل الصور]. وربّما أَمْكن عزوُ الكثيرِ الكثيرِ من نواقص التنظيم أحيانًا، واحتدام النقاش [بين المنظّمين طبعًا] أحيانًا أخرى، إلى هذا التنوُّع غير المسبوق [حذار، الملكيّةُ الفكريّة مسجّلة] وإلى الرغبة في المحافظة على الطابع الحرّ للمبادرة...» (**الحياة**، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، صفحة «تيارات، والمعقوفان لكاتب هذه المقالة).

والواقع أنّ وسائل الإعلام أَسهمتْ في تداول موضوع العولمة الليبراليّة على نطاق واسع، وأخرجتْه من محاجر الغرف الضيّقة، فأسهبتْ في عرض نشاطات حركة المناهضة العالميّة، وحاورت العديدَ من الناشطين العرب في موضوع مازال أشبهَ بالطلاسم على الرُّغم من أهميّته في تقرير مصير البشريّة بأسرها. وفي هذه

حركة مناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة: أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

الفترة، وأثناء التحضير للقاء بيروت، أبصرتْ نشرةُ **العولمة*** النورَ، وهي أوّل نشرة عربيَّة طرحتْ على نفسها مناهضةَ العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة، فحاولتْ أن تَرْبط من العدد الأول بين الحركة العالميَّة ومناهضةِ العولمة الليبراليَّة في منطقتنا، متوخّيةً الإسهامَ في تشكيل حركة عربيَّة في إطار هذه المناهضة؛ ثم حَمَلَ العددُ الثاني مشروعًا من القناعات والأهداف تَطْرحه للنقاش والحوار.

لكنَّ كلّ هذه الجهود مازالت في بداياتها، ومازالت المنطقةُ العربيَّةُ بين أصقاع قليلة في هذه المعمورة عاجزةً عن تحمُّل مسؤوليَّاتها في مناهضة العولمة الليبراليَّة، على الرُّغم من توافر الطاقات والرغبات والاستعداد الكبير بين الطاقات الشّابة، وعلى الرُّغم ممّا أصابها من العولمة الليبراليَّة من كوارث اقتصاديَّة واجتماعيَّة وسياسيَّة.

وبالنظر إلى طبيعة المواضيع التي عاقت مباحثاتِ تشكيل إطار عربيّ فاعل، يتَّضح أنَّ العمل الجديّ لمناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة مرهون بتكثيف الجهود لتجاوز الثقافة السياسيَّة السائدة في المجتمعات العربيَّة وقواها السياسيَّة والاجتماعيَّة، ومرهون بالارتقاء السياسيّ إلى مستوى ما يَفْعله غيرُنا في فهم طبيعة الأزمات التي تعيشها المجتمعاتُ في نظام العولمة الليبراليَّة، والتعلُّم من تجارب الآخرين ومن تجاربنا طبيعةَ تطوير العمل المشترك.

أسباب جمود حركة المناهضة في منطقتنا

إنَّ تخلُّف المنطقة العربيَّة عن مناهضة العولمة الليبراليَّة، أسوةً ببقيَّة مناطق خَلْق اللّه، هو انعكاس لواقع الثقافة السياسيَّة السائدة في المجتمعات العربيَّة وقواها السياسيَّة والاجتماعيَّة. ذلك أنَّ هذه الثقافة تتميّز بردود الفعل العفويَّة، وباحتقار الرؤية السياسيَّة البعيدة المدى أو الرؤية السياسيَّة المركّبة ـ وهو احتقارٌ شبيهٌ باحتقار العرب الرُحّل للعمل اليدويّ قياسًا إلى تبجيل الخطابة والشعر. فهذه «الميزات» المشؤومة لا يَسَعُها أن تتراكم كي تتسنّى لها مواجهةُ تعقيدات الواقع المركّب في حياة شعب من الشعوب، فكيف لها ـ والحالة هذه ـ مواجهةُ مرحلة انتقاليَّة شديدة التعقيد على مستوى نظام عالميّ يتميَّز بصراع الشركات المتعدِّدة الجنسيَّة مع شعوب الكرة الأرضيَّة؟ في هذه الحالة لن تكون معاناتُها أفضلَ من معاناةِ تائهٍ مرعوبٍ في أحد الأدغال، حيث لا يَبْقى أمامَه غيرُ رفع صوته لطمأنة نفسه. وللدلالة على عمق أزمة هذه الثقافة نتعرَّض لموضوعَيْن مختلفَيْن يتمتَّعان بإجماع هذه الثقافة: «صراع الحضارات» و«النظام الشرق أوسطيّ.»

صراع الحضارات موضوع اكتشفه خطباءُ المنابر وبعضُ المثقفين إثر أحداث نيويورك وواشنطن، ثم راح أطرافُ الثقافة السياسيَّة يردِّدونه تدليلاً على غطرسة الغرب واحتقار ثقافات الشعوب. غير أنَّ غالبيَّة مَنْ رَجَموا «نظريَّةَ» صراع الحضارات لم يقرأوا كتاب هانتنغتون. والأدهى أنَّ هذه الغالبيَّة نفسَها تتّفق مع ما ذَهَبَ إليه صاحبُ الكتاب من أنَّ صراع الاقتصاد والإيديولوجيَّات قد انتهى بانتهاء القرن الماضي، وأنَّ القرن الجديد يتميَّز بالصراع بين الحضارات الثماني ـ ومِنْ ضِمْنها صراعُ الحضارة الغربيَّة مع الحضارة الإسلاميَّة. والأدهى من ذلك كلّه أنَّ هذه المقولة تتبنَّاها في الغرب أطرافٌ غيرُ مؤثِّرة، وتتجاوزها قوى وأطرافٌ أكثرُ شراسةً، وتُخَالفها قوى أخرى من مواقع مختلفة. فالقوى التي تتبنَّاها في الغرب هي التي تَعْتبر أنَّ اختلاط الثقافات في المجتمعات الغربيَّة من شأنه أن يشكِّل خطرًا عليها،

* ـ E-Mail: awlamat@dm.net.lb. فاكس: 00961-6-351633

إنَّ تخلُّف المنطقة العربيَّة عن مناهضة العولمة هو انعكاس لواقع الثقافة السياسيَّة السائدة في المجتمعات العربيَّة وقواها السياسيَّة والاجتماعيَّة

لذا فهي تعْمل على ترويج ادعاءاتها مدعومةً بخطابات المنابر في بلادنا وببعض مسلكيّات الهجرة لكي تطالب بترحيل المهاجرين إلى بلادهم والعمل على إعادة إعمار البلاد المهجورة واستقرارها للحدّ من اختراق «حضارة» المجتمعات الغربيّة.

وهكذا فإنّنا حين ننزلق بقشرة الموز هذه، بسبب ردود الفعل السريعة وبسبب جهلنا بآليّات عمل المجتمعات الغربيّة، فإنّنا نصبّ ماءنا في طاحونة تلك القوى. والأخطر من هذا أنّنا بذلك نتوهّم محاربةَ الغطرسة الغربيّة، في حين أنّ هذه الغطرسة تتجسّد بما تَفْعله الحكوماتُ الغربيّةُ ومؤسّساتُ العولمة الليبراليّة، لا بما تقول به تلك القوى المتعصّبةُ لجهلها بالحضارات.

فما تَفْعله الحكوماتُ في فرض غطرستها على الشعوب يَنْطلق من نظرة أخرى مختلفة تمامَ الاختلاف عن مسألة صراع الحضارات، وهي أقرب إلى مفهوم الصراع بين روما والبرابرة، أيْ: بين ما تَعْتبره مدنيّةً تمثّلها حضارةُ السوق، وبين البرابرة الجدد في كلّ العالم الذين تَعْتبرهم يقفون حَجَرَ عثرة في وجه مدنيّتها اجتماعياً وسياسيّاً وثقافيّاً وأمنيّاً أيضًا. فهي تَعْتبر انفتاحَ الأسواق وفق معاييرها حضارةً مطلقةً تَحْمل الخير المطلق لكلّ البشر. وعلى أساس هذه المعايير ترى غطرستَها واجبًا حضاريّاً، لكنّ خيرها المطلق يتّسع للمسلمين والمسيحيّين والبوذيّين والعلمانيّين... في مواجهة الشرّ المطلق الذي يضمّ باقي خلق الله من مسلمين ومسيحيّين وبوذيّين وعلمانيّين... الخ.

والناس في الغرب في ما يَعْشقون مذاهبُ وتيّارات، تشكّلتْ ثقافتُهم من تاريخ مجتمعاتهم وعلاقتها بالمجتمعات الأخرى، فأنتجتْ مزيجًا متناقضًا من الأفكار المدنيّة والدينيّة والاستعماريّة والديموقراطيّة ومن الفعل وردود الفعل. وإذا كان لنا أن نأمل في مناهضة الغطرسة الغربيّة أو العولمة الليبراليّة مناهضةً فعليّةً فإنّه يتعيّن أن نَسْعى إلى التأثير في موازين القوى. وهذا يَقْتضي تحديدَ طبيعة القوى التي تأمل في مناهضتها وتحديدَ أهدافها، ومتناقضاتها، وكذلك تحديدَ طبيعة القوى التي نطمح إلى استمالتها أو تحييدها أو مشاركتها. لكنْ قبل هذا وذاك يَقْتضي أن نعيد الطمأنينةَ إلى نفوسنا، بغير مسيرة القطيع والصراخ المتزايد، بحثًا عن الحقائق ولو كانت معقّدة.

النظام الشرق أوسطيّ هو الموضوع الذي طُرح أثناء تدمير العراق لجرّ العرب إلى التحالف مع أميركا. وقد توخّت حينها الحكوماتُ الغربيّةُ ومؤسّساتُ العولمة الليبراليّة دعمَ سلام إسرائيل والدول العربيّة، على أساس محادثات مدريد، بمشروعات اقتصاديّة تتولّى فيها إسرائيلُ إنشاءَ السوق الاقتصاديّة الشرق أوسطيّة وتمثيلَها في التبادل مع الشركات المتعدّدة الجنسيّة، بما يؤمّن لإسرائيل موقعًا إستراتيجيّاً قويّاً يَسْتند إلى سوق اقتصاديّة مخافةَ أن تَهْبط أسهمُ «حاملة الطائرات» بعد أن ظهرتْ إمكانيّةُ هبوط هذه الأسهم إثر انهيار الاتّحاد السوفيتيّ. غير أنّ هذه الفكرة لم تَعِشْ طويلاً وماتت مع موت رابين، عندما تبيّن أنّ «حاملة الطائرات» تلك لها دور استراتيجيّ استعماريّ في أمن النفط وفي قمع البرابرة، وأنّ السوق الاقتصاديّة المزمع إنشاؤها يمكن أن تشرذم الكيانَ الاستعماريّ وفق أحكام حقائق التاريخ. وهذا ما حدا بجنرالات الاحتلال الاستعماريّ إلى العمل على تنفيذ خطّة سياسيّة أخرى لما لهم من نفوذ في العلاقة مع الشركات المتعدّدة الجنسيّة المصنّعة لأسلحة التقنيّات العالية، ولما لهم من تأثير في سياسة العولمة الليبراليّة وأساليبِ طبخِ القرارِ وترويجه في المجتمعات الصناعيّة.

فبدل أن تتّفق إسرائيل مع الدول العربيّة وتحظى، مقابلَ تنازلها عن الحرب، بتمثيلها مع مؤسّسات العولمة الليبراليّة لإنشاء سوق اقتصاديّة واسعة تتحكّم فيها إسرائيل، اتّفقت هذه الدولة مع مؤسّسات العولمة الليبراليّة على الاحتفاظ بدور استراتيجيّ يَقْضي بأن تَفْرض مؤسّساتُ العولمة الليبراليّة على كلّ دولة عربيّة بمفردها

حركة مناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة: أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

تشريعَ أبوابها وتسهيلَ ما يسمّى «الاستثمار» وتفكيكَ المرافق العامّة بالخصخصة العشوائيّة وتهميشَ المجتمعات العربيّة من قوام ما يُمْكن أن يُسهم في لُحْمتها تطويرها. ويجري تطبيقُ هذه السياسة يومًا بعد يوم، وقد قطعتْ شوطًا كبيرًا على طريق تحقيق ما يُسمّى الشراكة الأوروبيّة ـ العربيّة، واتفاقات منظّمة التجارة العالميّة والمعاهدات الأخرى، أو هي بالأحرى قطعتْ شوطًا على طريق تفكيك ما كان يُحْفظ من استقرار هشّ في المجتمعات العربيّة التي باتت أكثر عرضةً للتشرذم والتبعيّة.

فكيف تواجه ثقافتُنا السياسيّةُ هذا الواقعَ السياسيّ؟

تواجهه بـ «إدانة» إسرائيل الرافضة للسلام، و بـ «التنديد،» وبـ «دعوة» إسرائيل إلى الالتزام بالاتفاقات الدوليّة. وتواجهه برفض العولمة والنظام الشرق أوسطيّ رفضًا لا يَقْبل المساومةَ أو التنازلَ الإراديّ. وتواجهه بالمقاومة ومجابهة الاحتلال. لكنّ هذه الثقافة لا تواجهه من حيث يمكنها التأثيرُ في مجريات الأحداث في اتجاهٍ تفيد منه القوى الاجتماعيّةُ العربيّةُ وتتحصّن به المجتمعاتُ العربيّة. ذلك أنّ التأثير يَقْتضي الارتقاءَ من ردود الفعل إلى رؤية سياسيّة تَرْبط الواقعَ الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ في المنطقة العربيّة بالواقع السياسيّ ـ الثقافيّ، أيْ رؤية سياسيّة تَرْبط الواقعَ الماديّ الحقيقيّ بالإرادة وبالمحافظة على الحقوق نظرًا إلى أنّ إرادة الشعوب مهما قويتْ لا يُمْكنها أن تَنْتزع حقوقَها إذا كانت مرتَهَنةً بلقمة عيشها.

إنّ ثقافتنا السياسيّة لا تعير أدنى أهميّة لهذا الترابط، إذ إنّها لا تَبْحث عن حلول فعليّة لأزمات تطوُّر المجتمعات بمقدار ما تَبْحث عن تحصين نفسها بأشكال متنوّعة من الخطاب الأخلاقيّ الغيبيّ. وبهذا المعنى أسهمتْ ثقافتُنا السياسيّةُ في هزيمة مجتمعاتنا وزيادةِ عجزنا عن تحديد أهداف هذه المجتمعات أثناء مرحلة صراع القوميّات، مثلما تُسْهم اليومَ في تشتيت طاقاتنا وقوانا الاجتماعيّة وحرمانِ مجتمعاتنا من إمكانيّة مواجهة مرحلة العولمة الليبراليّة عبر تحضير الأرضيّة الماديّة، مثلما تَفْعل الثقافاتُ السياسيّةُ في المجتمعات الحيّة حين تعمل على بلورة أنجع الحلول أو تعيِّن السبلَ التي يَقْتضي انتهاجُها لتوفير البدائل.

إنّ كل المجتمعات التي عملتْ على إنجاز المهام الوطنيّة والوحدة القوميّة أثناء مرحلة صراع القوميّات بالغتْ في إنتاج ثقافة شعبويّة أخلاقيّة استندتْ إليها في إنجاز المهام. لكنّ ثقافتها السياسيّة تجاوزت الثقافةَ الشعبويّةَ إلى العمل على تطوير مصالح القوى الاجتماعيّة، التي لم يَكُنْ لها أن تتطوّر بغير توحيد الأسواق وتعزيزِ التراكم الداخليّ والإنتاج، لكي تتمكّن من توسيع أسواقها على حساب القوميّات الأخرى أو الاحتفاظِ بأسواقها وإنتاجها إذا لم تتمكّن من التوسُّع. ذلك أنّه منذ اكتشاف الآلة الصناعيّة أصبح نظامُ الإنتاج والتوزيع عالميًا أكثر فأكثر، وطَرَحَ على كل الشعوب والأمم حتميّةَ انخراطها في هذا النمط الإنتاجي العالميّ إمّا من موقع قدرتها على المنافسة والتبادل أو من موقع التبعيّة. وعلى أساس هذه القاعدة الماديّة نشأت الأنظمةُ السياسيّة ونشأت الإيديولوجيّاتُ وحركاتُ التحرُّر. وعلى هذا الأساس أيضًا تصدّت بعضُ الأنظمة العربيّة لحلّ المسألة الزراعيّة وقضيّة التنمية، وحاولتْ توحيدَ السوق القوميّة التي كان من شأنها السماحُ بتطوير العمليّة الإنتاجيّة وتحسينِ مواقع المنطقة العربيّة في المنافسة الدوليّة. لكنّ هذه المحاولة ضُربتْ في مهدها، وسيطر عليها الخطابُ السياسيُّ الأخلاقيُّ الشعبويُّ بسبب ضعف القوى الاجتماعيّة القادرة على تطوير طاقاتها وربطها بإنجاز هذه المهام، وبسبب الهزيمة السياسيّة والعسكريّة التي مُنيتْ بها المنطقةُ العربيّة حين كانت الظروفُ الدوليّةُ ماتزال تسمح بمتّسع للصراع بين القوميّات.

أفضَتْ هذه الهزيمة إلى ترويج ثقافة سياسيّة «واقعيّة» ضيّقة، قوامُها أن يَسْعى كلُّ بعدٍ من البلدان العربيّة بمفرده إلى الانخراط

الأزمات التي تعانيها المجتمعات العربيَّة يَسْتحيل إيجادُ حلول لها في مرحلة العولمة الليبراليَّة إلاّ بامتداد عالميّ في داخل المجتمعات الصناعيَّة نفسها

في طريق «تنمية» تخلّف الإنتاج «والانفتاح» الاقتصاديّ. وأفضَتْ في المقابل إلى ردود فعل شعبيَّة تَسْعى إلى استكمال إزالة الاستعمار ومجابهة الاحتلال. لكنَّها أفضَتْ في الحالتين إلى تكريس انهيار طموحات السعي إلى توفير المقوِّمات الاجتماعيَّة ـ الإنتاجيَّة التي يُمْكن أن تَسْتند إليها المنطقة العربيَّة لانتزاع حقوقها الوطنيَّة وتحسين مواقعها في الصراع بين الأمم.

المهام المطروحة على عاتق مناهضة العولمة الليبراليّة

إنَّ مناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة ليست نشاطًا يضاف إلى النشاطات الأخرى التي أفرزتْها ثقافتُنا السياسيَّةُ منذ هزيمة طموحاتنا في إيجاد موقع اجتماعيّ وسياسيّ بين الأمم المتصارعة. فهي، مثل غيرها من حركات مناهضة العولمة الليبراليَّة في العالم، ولاسيَّما العالم الثالث، تَسْعى إلى البحث عن حلول فعليَّة لأزمة مجتمعاتها على ضوء ما وصل إليه النظامُ الرأسماليُّ العالميُّ في مرحلة عولمته الليبراليَّة، وتَسْعى في سبيل ذلك إلى التفاعل مع القوى السياسيَّة والاجتماعيَّة المعنيَّة بالمناهضة لبلورة أدوات معرفيَّة تتناسب مع التطوُّرات العالميَّة وبلورةِ أدواتِ عملٍ تتناسب هي الأخرى مع طبيعة الأزمات العالميَّة وتجسيدها في واقع بلادنا.

فالأزمات التي تعانيها مجتمعاتُنا العربيَّة هي امتدادٌ لعجزها عن إنجاز مهام إزالة بقايا الاستعمار والاحتلال، وإنجاز مهام تطوير بنيتها الاجتماعيَّة والعمليَّة الإنتاجيَّة الداخليَّة. لكنَّ هذه الأزمات في مرحلة العولمة الليبراليَّة بات يَسْتحيل إيجادُ حلول لها بحلم عودة التاريخ إلى صراع القوميَّات، أو بحلم انتظار صراع القطبَيْن أو الأقطاب. وبهذا المعنى فإنَّ العولمة الليبراليَّة هي ثورة تاريخيَّة على الرُّغم من كل المآسي التي تَحْملها للشعوب، وعلى الرُّغم من شراسة الغطرسة التي تَفْرضها على الشعوب الأكثر ضعفًا. فقد وَحَّدَت الهدفَ الذي يمكن أن تصوِّب إليه كلُّ شعوب العالم، ووحّدتْ بذلك جهودَ كلّ الشعوب للسعي إلى انتزاع حقوق تتحكَّم بها قوى واحدةٌ موحّدة.

جنبًا إلى جنب مع كل حركات مناهضة العولمة الليبراليَّة في العالم، تَقتضي مناهضةُ العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة أن تصوَّب باتِّجاه هذا الهدف وأن تتفاعل مع القوى الاجتماعيَّة والسياسيَّة في المنطقة العربيَّة على أساس تطوير هذه المهمَّة الأساسيَّة، لأسباب متعدِّدة منها:

١ ـ أنَّ العمليَّة الإنتاجيَّة العالميَّة وصلتْ إلى مرحلة عالية التقنيَّة لم يَعُدْ من الممكن اللحاقُ بها بناءً على قاعدة إرساء التراكم الداخليّ في المجتمعات الإنتاجيَّة المتخلِّفة صناعيًا. علاوةً على ذلك، فإنَّ العمليَّة الإنتاجيَّة العالميَّة قد أَنجزتْ سيطرتها على كل الأسواق العالميَّة، واستطاعت تكييفَها مع متطلَّباتها بما لا يَتْرك لشعوب المجتمعات المتخلِّفة صناعيًا غيرَ السعي إلى نيل حصّتها من العمليَّة الإنتاجيَّة العالميَّة نفسها التي نَمَتْ وتطوَّرتْ بجهود كل شعوب العالم.

٢ ـ إنَّ حضارة السوق، فضلاً عن كونها غطرسةً اقتصاديَّة وسياسيَّة وثقافيَّة، هي غطرسة أمنيَّة وعسكريَّة أيضًا. ولهذه الغاية طوَّرت الشركاتُ المتعدِّدةُ الجنسيَّة العاملةُ في قطاع إنتاج السلاح تقنيَّةً عاليةً رأينا منها أشكالاً من القنابل «الذكيَّة» والقنابل النوويَّة غير المخصّبة وأشكالاً من «الحروب النظيفة» والإبادة غير المرئيَّة. فإنتاج هذه الشركات لا يسعه إلاَّ أن يتنامى في مرحلة العولمة الليبراليَّة، نظرًا إلى ثقل شركات السلاح في موقع الشركات المتعدِّدة الجنسيَّة، ونظرًا إلى اعتماد الشركات «المدنيَّة» على مختبرات شركات السلاح وتطوُّرها التقنيّ.

هذا الواقع يَنْعكس على بلدان العالم الثالث وشعوبها الساعية إلى حقوقها إذا لم يتسنَّ لهذه الشعوب امتدادٌ عالميٌّ في داخل المجتمعات الصناعيَّة نفسها. وغنيّ عن البيان أنَّ هذا الامتداد لا

حركة مناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربية: أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

يُمْكن بلوغُه بتعميم مقولة «صراع الحضارات» أو ببعض الإنتاج الثقافيّ الذي أنتجناه منذ بداية عصر النهضة ابتهالاً بالحداثة الغربيّة وديموقراطيّتها أو رجمًا بآلتها الماديّة والاستعماريّة. وعلى العكس من ذلك يمكن بلوغُه بالعمل المشترك وفق آليّة هذه المجتمعات التي لم تعد غربيّةً إلاّ في سياستها الرسميّة والتي يُمْكن أن يُسْهم في تغييرها اقتناعُ المواطنين العرب بممارسة حقّهم الانتخابيّ مع شيء من التنظيم وتعيين الأهداف.

إنّ تصويب مناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة باتّجاه الهدف العالميّ، أو على الأصحّ باتّجاه عولمة قضايانا، يتكامل في بلادنا مع السعي إلى عولمة حقّها في مقاومة الاحتلال وإزالة الاستعمار. لكنّ هذا السعي لا يَنْفصل عن مقاومة انهيار البيئة الاجتماعيّة العربيّة وتفتيتها وشرذمة مداها الاجتماعيّة. وهذا العمل المحليّ يَسْتدعي بلورة بدائل وحلول على مستوى المنطقة العربيّة بأسرها.

ففي الوقت الذي يَشْهد فيه العالمُ، والعالمُ الثالث ضِمْنَه، إنشاءَ تكتُّلات اقتصاديّة، يشذّ حكام العرب عن هذه القاعدة ويَعْقدون في أحسن الأحوال اتفاقيّاتٍ تجاريّةً لتسهيل حركة انتقال البضائع المستوردة بشكل يتوافق مع دور إسرائيل الاستراتيجيّ وبضغط من قوى العولمة الليبراليّة. ويُمْكن القوى السياسيّةَ العربيّةَ والقوى الاجتماعيّةَ أن تُسْهم في تغيير هذا الواقع المأساويّ إذا اقتنعتْ بجدوى العمل المشترك من أجل أهداف وبدائل أخرى لا تَخْتلف عمّا تقوم به المناطقُ التي تحصّن مجتمعاتها في مواجهة الانهيار الاجتماعيّ سواء بمبادلة فتح الأسواق مقابلَ التنمية المشتركة، أو بإعادة تأهيل القطاعات المنتجة واليد العاملة مقابل اتفاقات الشراكة وتوازن التبادل في التجارة العالميّة.

على ضوء هذه الرؤية فإنّ قوى مناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة تَعْمل على تعميم تجارب المناهضة في العالم وتطويرِ بعض التجارب المحليّة والانخراطِ في عمل مشترك مع الطاقات الفاعلة، ولاسيّما الطاقات الشابّة. وعلى ضوء هذه الرؤية أيضًا تَعْمل مع القوى الاجتماعيّة في بعض القطاعات أو بعض المناطق على تطوير إمكانيّاتها وتكييفِ قطاعاتها في عمل مشترك على المستوى العربيّ أو العالميّ.

لقد حاولنا أثناء التحضير للقاء بيروت إرساءَ بعض الأولويّات التي تَسْمح بتطوير العمل المشترك بين القوى السياسيّة العربيّة والمنظّمات الدوليّة. ففات اللّقاء، وفاتت مناسبةُ انعقاد المنتدى الدوليّ، قبل أن تنتبه القوى السياسيّةُ العربيّةُ إلى أهميّة هذا العمل المشترك في الإسهام في حلّ أزمات بلادنا. لكنّ القطار لم يَفُتْ، وعسى أن لا تفوت محطةٌ أخرى.

باريس

قاسم عزّ الدين

كاتب سياسيّ لبنانيّ، يختصّ بمسائل الهجرة والعولمة والعلاقات الدوليّة.